الخلاف بين سيبويه والمبرّد

د. دفع اللّه عبد الله سليمان

ملخص البحث

يشير هذا البحث ـ في البداية إلى الخلاف النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة ، ثم ينتقل إلى الخلاف بين علماء البصرة ذاتها ، فيشير إلى العلماء الذين خالفوا سيبويه في بعض المسائل ، ومنهم المبرّد الذي ألّف ـ في بدء حياته ـ كتابا في الرد على سيبويه ، ولكن هذا الكتاب لم يصل إلينا مستقلا.

وقد قسّم البحث مسائل الخلاف بينهما إلى ثلاثة أقسام :

(أ) مسائل خالف فيها المبرد سيبويه على رأي بعض النحاة ، ولكنه في حقيقة الأمر موافق له .

(ب) مسائل سبق أن انتقد المبرد فيها سيبويه قبل تأليفه للمقتضب ، ثم رجع عنها في المقتضب ، فوافق سيبويه في رأيه .

(ج) مسائل خالف فيها المبرد سيبويه ، ولم يرجع عنها في المقتضب .

ثم أشار البحث إلى أن كثيرا من النحويين لم يطلعوا على كتاب المقتضب ، الذي رجع فيه المبرد عن كثير من المسائل التي عارض فيها سيبويه .

وقد ركز البحث على اهتمام المبرد بكتاب سيبويه ، وعلمه به ، وتأثره الواضح به ، ثم عدد مظاهر تأثير الكتاب في المقتضب ، وسرد أقوالا من الكتابين في بعض المسائل ، وخلص ـ في النهاية ـ إلى أنّ كتاب المقتضب شرح لكتاب سيبويه وتوضيح له .

مدخل :

لا شك أنّ الخلاف في المسائل النحوية قد أدّى إلى تطور الدراسات النحوية ، وإلى تكوين المدارس النحوية . ونحن نعرف أن الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة قد وصل إلى أقصى حدوده، وكانت هناك منافسات ومناظرات بين علماء المدرستين .

ولم تكن هذه المنافسات كلها شريفة ، ولم يكن الغرض من بعضها خدمة العلم ، وإنما كان الدافع من بعضها ـ هو ما تجره من ورائها من مادة أو جاه ، خاصة في عهد العباسيين ، فقد قربوا إليهم علماء الكوفة وخصوهم بتعليم أولادهم ، وأغدقوا عليهم الأموال ، وساعدوهم على النجاح المادي والمعنوي ، وخير دليل على ذلك المناظرة التي حدثت بين الكسائي وسيبويه (1).

وعلى الرغم من ذلك ، فقد أكسبت تلك المناظرات الحياة العلمية خصوبة وثراء ، وكان لهذا الخلاف فائدة كبيرة للنحو ، من ذلك ظهور هذه المؤلفات العديدة ، التي جمعت مسائل الخلاف بعد أن

كانت متفرقة في الكتب . ومن أهم هذه المؤلفات :
١ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري .
٢ ـ اختلاف النحويين لثعلب .
٣ ـ المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون [٢] لابن كيسان ، وقد ردّ فيه على ثعلب .
٤ ـ المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين [٣] ، لأبي جعفر النحاس، وقد ردّ فيه على ثعلب .
٥ ـ الردّ على ثعلب في اختلاف النحويين ، لابن درستويه (٤) .
٦ ـ الخلاف بين النحويين للرماني .
٧ ـ كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين ، لابن فارس .
٨ ـ التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين [٥] لأبي البقاء العكبري .

ولم يقف الخلاف في النحو على الاختلاف بين مدينة وأخرى ، وإنما حدث كذلك بين علماء المدينة الواحدة ، ولكنه لم يصل إلى درجة المناظرات والمناقشات الحادة .

ونحن لو بحثنا في كتاب سيبويه لاتضح لنا نوع من هذا الاختلاف، فكثيراً ما يورد سيبويه أقوالا للخليل ويونس ، يخالفهما بقوله :

(... وزعم الخليل ..) و (... زعم يونس ..) . وكما كان للخليل آراء استقل بها ، وخالف فيها الرؤاسي ، فقد كان لسيبويه آراء انفرد بها، أو شاركه فيها بعض البصريين [٦] .

وإذا كان سيبويه خالف أستاذه الخليل في بعض الفروع ، فإن تلميذه الأخفش ـ أبا الحسن سعيد بن مسعدة ـ قد فتح باب الخلاف عليه. ويقال إنّ الأخفش بعد أن برع في النحو جاء يومًا لسيبويه يناظره ، فقال له : « إنما جئتك لأستفيد منك » فقال له سيبويه : « أتراني أشك في هذا ؟ » [٧] .

والأخفش ـ بالإضافة إلى تلمذته على سيبويه ـ كان راوي الكتاب ،

وبواسطته وصلنا كتاب سيبويه . وهو . بالرغم من ذلك . قد خالف أستاذه سيبويه في كثير من المسائل النحوية ، وأيده كثير من الكوفيين .

ومن الأمثلة على ذلك أن [٨] سيبويه يرى أنّ المصدر في مثل : (أتيته ركضا) ، حال مؤولة بالمشتق ، وخالفه الأخفش فذهب إلى أنّ المصدر في مثل هذا المثال مفعول مطلق بفعل مقدر من لفظه والتقدير أتيته أركض ركضا [٩] .

ومن الأمثلة . التي خالف فيها سيبويه والخليل معا . إعراب المثنى وجمع المذكر السالم ، فهما يريان أنّ المثنى والجمع يعربان بحركات مقدرة على الألف والواو والياء ، أي أنها نابت عن حركات الضم والنصب والجر . أما الأخفش فكان يرى أن حروف اللين هي دلائل الإعراب ، وليست حروف الإعراب[١٠].وعلى هذا كما قال شوقي ضيف : « كان الأخفش كثير الخلاف لسيبويه ، والقواعد النحوية والصرفية المثبوتة في كتابه ، وهو خلاف بناه على خصب ملكاته وسعة معرفته بلغات العرب ، وقراءات الذكر الحكيم ، وقدرته على النفوذ في حقائق اللغة التفصيلية إلى كثير من الآراء الطريفة ، حتى ليصبح إمام الخلاف في النحو والصرف ومسائلهما ... » [١١] .

وقد أثار خلاف الأخفش لسيبويه بعض العلماء الذين أتوا بعده ، ومنهم الجرمي الذي أتى بآراء في النحو والصرف خالف فيها سيبويه تدل على قوة حجته وسعة عقله ، ومن تلك معارضته لسيبويه في نصب الفعل المضارع بعد (أو) ، فسيبويه يرى أنه منصوب بأن مضمرة ، بينما يرى الجرمي أنه منصوب بـ (أو) نفسها [١٢] .

ومنها اختلافه مع سيبويه في كلمة (طمأن) ، فبينما يرى سيبويه أنها مقلوبة (طأمن) يرى الجرمي أن العكس هو الصحيح ، وأن كلمة (طأمن) هي المقلوبة عن (طمأن) [١٣] .

ثم أتى بعد الجرمي المازني ، الذي خالف سيبويه كذلك في بعض مسائل الصرف .

الخلاف بين سيبويه والمبرد :

وهكذا إلى أن جاء المبرد تلميذ المازني ، فكان جريئا في نقده لسيبويه ، مع أنه تلقى النحو عن الكتاب ، وكان تلاميذه يقرأونه عنه، وقد كان المبرد يعظم كتاب سيبويه أيما تعظيم ، وكان للكتاب أثر لا ينكر في إنتاج المبرد ، فقد ألف المبرد ـ كما أشار المؤرخون ـ بعض الكتب ، التي لها علاقة بسيبويه وبكتابه ، ولكنها لم تصل إلينا ، منها هذه الكتب :

١ ـ **كتاب الزيادة المنتزعة من سيبويه** [١٤] .
٢ ـ **كتاب شرح شواهد كتاب سيبويه** [١٥] .
٣ ـ **معنى كتاب سيبويه** [١٦] .
٤ ـ **كتاب المدخل إلى سيبويه** [١٨] .
٥ ـ **شرح ما أغفله سيبويه** [١٨] .
٦ ـ **كتاب الرد على سيبويه** [١٩] .

والذي يهمنا ـ من كتبه هذه ـ كتابه الأخير ، الذي انتقد فيه سيبويه ، وبيّن ما، أخطأ فيه من مسائل ، وقد سماه بعض المؤلفين [٢٠] (مسائل الغلط) . ولم يصل إلينا هذا الكتاب مستقلا ، وإنما وصل إلينا عن طريق كتاب الانتصار لابن ولاد [٢١] ، والذي انتصر فيه لسيبويه ، وفند فيه آراء المبرد وحججه ، وقد بدأه بقوله : « قال أبو العباس أحمد بن ولاد النحوي : هذا كتاب نذكر فيه المسائل ، التي زعم أبو العباس محمد بن يزيد أن سيبويه غلط فيها وبينها ، ونرد الشبه التي لحقت فيها ، ولعل بعض من يقرأ كتابنا هذا ينكر ردنا على أبي العباس ، وليس ردنا عليه بأشنع من رده على سيبويه ، فإنه رد عليه برأي نفسه ورأي من دون سيبويه ، ومع ردنا عليه فنحن معترفون بالانتفاع به ، لأنه نبه على وجوه السؤال ومواضع الشكوك ، إلا إذا تبين الحق كان أولى بنا ، وأعود بالنفع علينا وبالله التوفيق) .

وقد كان اختلاف المبرد مع سيبويه يدور حول الإعراب والعلة والرواية والاستشهاد ، وكانت الطريقة التي اتبعها المبرد في نقده أنه كان يذكر ما قاله سيبويه ، ثم ينتقد ذلك مبتدئا بقوله : (قال محمدبن يزيد) ، وقد تأثر المبرد- في نقده هذا - بالأخفش والجرمي والمازني، فجمع بعض ملاحظاتهم ، وأضاف إليها من عنده .

والمسائل التي انتقد فيها المبرد سيبويه ، قد تناولها المبرد في كتابه (مسائل الغلط) ، ولكنه رجع عن كثير منها في كتاب (المقتضب)، وقد تتبعت هذه المسائل في كتب المبرد الخاصة من جهة ، وفي كتب النحو المختلفة من جهة أخرى ، فاتضح لي أن كثيرا من النحاة لم يطلعوا على كتاب المقتضب ، لهذا نسبوا للمبرد أقوالا تخالف ما أشار إليه في المقتضب .

والذي دفعهم إلى ذلك هو إقدام المبرد - قبل تأليفه للمقتضب - على نقد كتاب سيبويه ، أما بعد المقتضب فقد اختلف الأمر ، وأصبح المبرد يتفق مع سيبويه في كثير من الأقوال .

والمقتضب - في نظري - شرح لكتاب سيبويه ، وقد رجع المبرد فيه عن كثير من المسائل . التي انتقد فيها سيبويه . ورجوع المبرد هذا يعني نزاهته وعدم تعصبه ، وأنه كما قال عنه ابن ولاد في كتابه الانتصار : « وليس هو عندنا ممن يتعمد الكذب » [٢٢] ، وأنه كما قال عن نفسه : « لا أتقلد مقالة متى لزمتني حجة » [٢٣] .

أضف إلى هذا ما رواه عنه أبو الحسن الأخفش الصغير حين قال[٢٤]: سمعت أبا العباس المبرد يقول : « إن الذي يغلط ثم يرجع لا يعد ذلك خطأ ، لأنه قد خرج منه برجوعه عنه ، وإنما الخطأ المبين الذي يصر فيه صاحبه على خطئه ولا يرجع عنه ، فذلك يعد كذابا ملعونا » .

مسائل الخلاف :

وبالرجوع إلى كتاب سيبويه ، وكتب المبرد وكتب النحو المختلفة ، يمكن

تقسيم مسائل الخلاف بينهما إلى ثلاثة أقسام :

أولا : مسائل خالف فيها المبرد سيبويه على رأي بعض النحاة . وبعد الرجوع إلى أقوال بعض النحويين التي نسبوها إلى المبرد ، والتي يخالف فيها آراء سيبويه على حد قولهم ، وبعد المقارنة بين أقوالهم هذه من جهة ، وبين أقوال المبرد وسيبويه من جهة أخرى - ظهر لي أنه ليس ثمة خلاف بين المبرد وسيبويه في هذه المسائل.

ويبدو لي أن هذه الأقوال التي نسبوها للمبرد قالها ولم تسجل في كتبه ، وربما تكون هذه الأقوال دسها الكوفيون في أقوال المبرد ونسبوها إليه ، بدافع إظهار مذهبهم بموقف القوة ، وأن بعضا من البصريين يؤيدونهم ، ومنهم المبرد الذي يعتبر من أئمة البصريين البارزين ، فربما كان هدفهم من ذلك أن يشككوا في المذهب البصري ، وفي آراء إمامه سيبويه ، الذي عارض إمامهم الكسائي .

وبعد أن دس الكوفيون هذه الأقوال في أقوال المبرد ، جاء بعض النحاة المتأخرين فتوهموا أنها من صنع المبرد ، وأنه خالف سيبويه فيها تماما ، لأنهم لم يطلعوا على كتاب المقتضب .

كل هذه الاحتمالات - في نظري - متوقعة الحدوث ، وعلى الرغم من أننا نجل آراء النحويين القدامى وأقوالهم ، ونعتمد عليها في أبحاثنا، وقد أكسبت الدراسات النحوية خصوبة ، إلا أنه ينبغي للباحث - إذا وجد آراء تنسب إلى المبرد - أن يقارنها بأقواله وآرائه نفسها ، لأن الاعتماد والأساس - في نظري - هو الاعتماد على المصادر الأساسية وهي كتب المبرد نفسه ، لا سيما كتاب المقتضب الذي ألفه بعد أن نضج عقله واكتملت شخصيته ، ووصل إلينا كاملا.

ونضرب مثلا - لتلك المسائل التي يرى بعض النحويين أن المبرد خالف فيها سيبويه - بقول الشاعر :

لقد علمت أولى المغيرة أنني ... لحقت فلم أنكل عن الضرب مسمعا [٢٥]

يستشهد النحويون بهذا البيت على إعمال المصدر المحلى بالألف واللام ، ففي نظرهم أن (مسمعا) منصوب بـ (الضرب) ، وهومصدر معرف بأل ، كما

يستشهدون - على ذلك - ببيت آخر مشابه لهذا البيت وهو قول الشاعر :

ضعيف النكاية أعداءه يخال الفرار يراخي الأجل (٢٦)

فـ (أعداءه) منصوب بـ (النكاية) ، وهو مصدر معرف بالألف واللام. وقد أشار بعض النحويين إلى أن المبرد يخالف سيبويه في ذلك ، ومنهم الرضي حين قال [٢٧] : « وسيبويه والخليل جوزا إعمال المصدر المعرف باللام مطلقا ، نحو قوله :

ضعيف النكاية أعداءه يخال الفرار يراخي الأجل

وقوله :

لقد علمت أولى المغيرة أنني كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

فينبغي على هذا أن يجوز نحو عجبت من الضربك زيد على أن الكاف مفعول به والمبرد منعه لاستفحال الاسمية فيه ، وقال في قوله: (أعدائه) أي في أعدائه، قال : أو يكون منصوبا بمصدر منكر ، أي ضعيف النكاية نكاية أعداءه ، فيضمر المصدر لقوة القرينة الدالة عليه » .

ومن هؤلاء النحويين كذلك أحمد بن الأمين الشنقيطي ، والذي أشار [٢٨] إلى أن سيبويه أجاز إعمال المصدر المعرف بأل ، وأن المبرد منعه ، كما أشار إلى ذلك محمد سعيد الرافعي في شرحه لشواهد ابن عقيل[٢٩] ، فقال : « وأعداءه مفعول بالنكاية على رأي سيبويه والخليل - .. وذهب محمد بن يزيد المبرد إلى أن أعداءه منصوب بإضمار مصدر منكر ، فيكون التقدير : ضعيف النكاية نكاية أعداءه...» .

هذه أقوال بعض النحويين الذين أشاروا بمخالفة المبرد لسيبويه في هذين الشاهدين ، والأمانة تقتضينا أن نرجع إلى كتاب سيبويه أولاً ، وإلى كتاب المقتضب للمبرد ثانياً ، لنرى هل هناك خلاف بينهما أم لا ؟ .

قال سيبويه :[٣٠] « وتقول عجبت من الضرب زيدا ، كما قلت عجبت من الضارب زيدا ، تكون الألف واللام بمنزلة التنوين ، وقال الشاعر :

لقد علمت أولى المغيرة أنني كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

وقال المرار الأسدي :

لقد علمت أولى المغيرة أنني كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

وقال المبرد في هذا الصدد (٣١) : « وقال الشاعر فيما كان بالألف واللام :

لقد علمت أولى المغيرة أنني كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

أراد عن ضرب مسمع ، فلما أدخل الألف واللام امتنعت الإضافة فعمل عمل الفعل » .

وفي نظري أن كلام المبرد هذا ليس فيه ما يخالف قول سيبويه ، فهو يرى - ما يرى سيبويه - من أن المصدر يعمل منكرا ، كما يعمل معرفا » .

وعلى هذا فإنني أرفض زعم بعض النحويين القائل بأن المبرد قد خالف سيبويه في هذه المسألة .

ومثال آخر على هذا النوع من المسائل التي أشار فيها بعض النحويين إلى مخالفة المبرد لسيبويه - قول الشاعر :

وما إنْ طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا (٣٢)

استشهد النحاة بهذا البيت على أنّ (إنْ) زائدة ، وقد كفت (ما) النافية عن العمل ، كما تكف « ما » (إنّ) عن العمل ، فما - إذاً - في هذا البيت غير عاملة ، لأنها لا تعمل عمل كان في لغة الحجازيين إلا بشروط (٣٣) ، من تلك الشروط عدم زيادة (إنْ) بعدها ، فإن زيدت بطل عملها ، كما في البيت السابق .

وقد أشار سيبويه إلى الشاهد السابق (ما إن طبنا إلخ ...) في موضعين من كتابه :

نجده يقول أولا (٣٤) : « وتصرف الكلام إلى الابتداء ، كما صرفتها (ما) إلى الابتداء في قولك (إنما) ، وذلك قولك ما إن زيد ذاهب ، وقال الشاعر وهو فروة بن مسيك :

وما إنْ طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا

ويقول أيضا في نفس الموضوع (٢٥) : « وإن وهي للجزاء وتكون لغوا في قولك : ما إن تفعل . وما إن طبنا جبن .

وأما (إن) مع (ما) في لغة أهل الحجاز ، فهي بمنزلة (ما) في قولك (إنّما) الثقيلة ، تجعلها من حروف الابتداء ، وتمنعها أن تكون من حروف (ليس) وبمنزلتها » .فسيبويه يرى . كما يرى معظم النحويين . أن (إنْ) الزائدة إذا وردت بعد (ما) كفتها عن العمل ، كما تكف ما (إنْ) عن العمل .

وقد أشار الرضي إلى أن المبرد يخالف سيبويه في هذه المسألة لأنه يرى أن (ما) تعمل عمل ليس مع زيادة (إنْ) بعدها .

انظر إليه حين يقول(٢٦) : « وقد جاءت (إنْ) كافة شذوذا ، وهو عند المبرد قياس » .

ولكننا لا ندري من أين أتى الرّضى بقوله هذا ، لأن المبرد لم يصرح بذلك في كتبه، وإنما صرح بعكسه في أكثر من موضع ، انظر إليه حين قال(٢٧) : « وتكون (إنْ) زائدة في قولك : ما إنْ زيد منطلق فيمتنع (ما) بها من النصب الذي كان في قولك : ما زيد منطلقا ... كما يمتنع (إنّ) الثقيلة بها من النصب في قولك : إنما زيد أخوك فمن ذلك قوله...

فما إنْ طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا

وقال المبرد أيضا بصدد الحديث عن مواضع (إنْ) المكسورة (٢٨) : « والموضع الرابع أن تدخل زائدة مع (ما) فتردها إلى الابتداء ، كما تدخل (ما) على (إنّ) الثقيلة فتمنعها عملها ، وتردها إلى الابتداء في قولك (إنما زيد أخوك) ، (إنما يخشى الله من عباده العلماء)(٢٩) وذلك قولك (ما إنْ يقوم زيد) ، و (ما إنْ زيد منطلق) لا يكون الخبر إلا مرفوعا لما ذكرت لك ، قال الشاعر :

ما إن يكاد يخليهم بوجهتهم تخالج الأمر إن الأمر مشترك

وقال الآخر :

وما إنْ طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا

وقال المبرد في الكامل أيضا . .(٤٠) : « فالموضع الذي تغير فيه الإعراب ، هو وقوعها بعد ما الحجازية ، تقول : ما زيد أخاك ، وما هذا بشرا ، فإذا أدخلت (إن) هذه بطل النصب بدخولها ، فقلت ما إن زيد منطلق ، قال الشاعر وهو فروة بن مسيك المراوي : وما إن طبنا . .إلخ »

فأقوال المبرد السابقة واضحة وصريحة في أنه يؤيد كلام سيبويه ، ويتفق معه اتفاقا تاما ، وليس فيها ما يدل على أنه يعارضه . ومثال ثالث على هذا النوع من المسائل التي أشار فيها بعض النحويين إلى مخالفة المبرد لسيبويه ، هل الهاء من حروف الزيادة أم لا ؟ نوضح هذه المسألة فنقول :

اتفق النحويون على أن حروف الزيادة عشرة هي : الهمزة والألف والياء والهاء والنون والتاء والسين والميم والواو واللام ، ويجمعها قولهم : (سألتمونيها) أو اليوم تنساه أو أتاه سليمان أو السمان هويت ، ويحكى أن المبرد سأل أبا عثمان المازني عن حروف الزيادة فأنشده (٤١) :

هويت السمان فشيبنني وقد كنت قدما هويت السمانا

فقال له الجواب ، فقال : اجبتك مرتين يعني :« هويت السّمان » .

وقد اتفق النحويون على أن حرف الهاء من هذه الحروف العشرة، قال سيبويه (٤٢) في (باب علم حروف الزوائد) : « وهي عشرة ... وأما الهاء فتزداد لتبين بها الحركة ، وقد بينا ذلك ، وبعد ألف المد في الندبة والنداء نحو : واغلاماه ويا غلاماه ، وقد بينا أمرها » وقد أشار سيبويه إلى زيادة الهاء أيضا في باب ما تلحقه الهاء في الوقف لتحرك آخر الحرف فقال (٤٣) :

« وذلك قولك في بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهن لام في حال الجزم نحو ارمه ولم يغزه واخشه ولم يقضه ولم يرضه ... » ولسنا هنا بصدد ذكر المواضع التي يزاد فيها كل حرف من هذه الحروف العشرة ، وإنما بصدد تبيان وتوضيح ما إذا كان هناك خلاف بين سيبويه والمبرد في زيادة الهاء بالذات أم لا ؟ .

وبعد اطلاعي على كتب النحو في هذا الموضوع اتضح لي أن بعضا من النحويين ينسبون للمبرد القول الذي يتضمن خلافه مع سيبويه في زيادة الهاء ، ومن هؤلاء ابن يعيش وابن الحاجب والأشموني والبغدادي وابن جني وغيرهم .

قال ابن يعيش بصدد الحديث عن زيادة الهاء (٤٤) : « وقد أخرجها أبو العباس من حروف الزيادة واحتج بأنها لم ترد إلا في الوصف من نحو أرمه وأغزه واخشه ، قال : فلا أعدها من الحروف التي كثرت زيادتها والصواب الأول وهو رأي سيبويه :... » .

وقال ابن الحاجب (٤٥) : « وأما الهاء فكان المبرد لا يعدها ... » .

وقال الأشموني (٤٦) : « وأنكر المبرد زيادتها ... » .

وقد علق الصبان في حاشيته على عبارة الأشموني (وأنكر المبرد زيادتها) بقوله (٤٧) : (أي جنس الهاء لا خصوص هاء السكت بدليل قوله فيما يأتي : « ولا جواب للمبرد على زيادتها في أهراق ... » .

وقد نقل البغدادي في شرحه لشواهد الشافية قول ابن جني قائلا(٤٨) : « قال ابن جني في سر الصناعة : وكان أبو العباس يخرج الهاء من حروف الزيادة وهذه مخالفة للجماعة وغير مرض منه عندنا ، وذلك أن الدلالة قد قامت على زيادة الهاء في غير ما ذكره . فمما زيدت فيه الهاء قولهم أمهات ووزنه : فعلهات والهاء زائدة لأنه بمعنى الأم والواحدة أمهة .. » والغريب في الأمر أن هؤلاء العلماء متفقون على إسناد قول للمبرد لم يقله وهو أنه أخرج الهاء من حروف الزيادة وبذلك فهو مخالف لسيبويه في نظرهم .

وبعد الاطلاع على كتب المبرد لم أجد لهذه المخالفة أثرا كما لم أجد ما يبرر قول هؤلاء العلماء، وإنما وجدت المبرد قد صرح في أكثر من موضع بأن الهاء من حروف الزيادة :

(أ) انظر إليه حين قال أولا في باب معرفة الزوائد ومواضعها :(٤٩) « وهي عشرة أحرف ، الألف والياء والواو والهمزة والتاء والنون والسين والهاء واللام والميم .

(ب) يقول موضحا قوله السابق : « (٥٠) **والهاء تزاد لبيان الحركة ولخفاء الألف ... » .**

(جـ) كما قال في باب حروف البدل (٥١) « وأما الهاء فتبدل من التاء الداخلة للتأنيث نحو نحلة وتمرة :

(د) كما صرح بزيادة هاء أمهات حين قال (٥٢) : « فأما أمهات فالهاء زائدة لأنها من حروف الزوائد ... »

وفي نظري أن أقوال المبرد هذه كافية لدحض مزاعم العلماء السابقة كما أنها واضحة في تأييدها لأقوال سيبويه ، وفي أن الهاء من حروف الزيادة .

مثال رابع من المسائل التي زعم بعض النحاة أن المبرد خالف سيبويه فيها :

هل المصدر المؤول يسدّ مسدّ مفعولي ظن ؟

أجمع النحويون على أن (ظن وأخواتها) أفعال تدخل على المبتدأ والخبر بعد أخذها الفاعل فتنصبهما مفعولين لها ، ويسمى المبتدأ مفعولا أول والخبر مفعولا ثانيا ، نحو ظننت محمدا مجتهدا . هذا إذا دخلت على الاسمين مباشرة ، أما إذا دخلت على مصدر مؤول ، فقد ذهب معظم النحويين إلى أن المصدر المؤول يسدّ مسدّ مفعولي (ظن) وإلى هذا ذهب سيبويه في كتابه حين قال (٥٣) :

« تقول ظننت أنه منطلق ، فظننت عاملة كأنك قلت : ظننت ذاك وكذلك : وددت انه ذاهب ، لأن هذا في موضع ذاك إذا قلت وددت ذاك »، وحديث سيبويه هذا واضح في أنه يمكننا أن نستغني عن المفعول الثاني وإذا كان هذا هو رأي سيبويه فماذا يكون رأي المبرد ياترى ؟

نجد السيوطي والصبان ينسبان للمبرد قولا آخر وبذلك يكون المبرد في نظرهما ـ مخالفا لسيبويه في ذلك .

قال السيوطي : (٥٤) « ... فيه مسائل تسد عن المفعولين في هذا الباب أن المشددة ومعمولاها نحو (ظننت أن زيدا قائم) ، (اعلم أن الله على كل شيء قدير » (٥٥) ، وإن كانت بتقدير اسم مفرد للطول ولجريان الخبر والمخبر عنه

بالذكر في الصلة ، ثم لاحذف فيه عند سيبويه، وذهب الأخفش والمبرد إلى أن الخبر محذوف والتقدير أظن قيام زيد ثابتا أو مستقرا، وقال الصبان في حاشيته:(٥٦) « قوله هذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر يشكل عليه : حسبت أن زيدا قائم وأن يقوم زيد ، كلاهما على مذهب سيبويه أنه لاحذف في الكلام أما على مذهب المبرد فإن الخبر محذوف أي (ثابتا أو مستقراً) .

وقد تبين لي بعد البحث في كلام المبرد أنهما لم ينصفاه ، فقد نسبا إليه ما لم يقله ولم يصرح به ، وقد كان قول المبرد في المقتضب عن هذه المسألة واضحا وصريحا لا يدعو إلى التأويل أو التخريج البعيد ، فهو يذهب ـ كما ذهب سيبويه ـ إلى أن المصدر المؤول يسدّ مسدّ مفعولي ظن . انظر إليه حين قال(٥٧) :

« فإذا قلت ظننت زيدا فأنت لم تشك في ذاته ، فإذا قلت منطلقا ففيه وقع الشك ، فذكرت لتعلم أنّك إنما شككت في انطلاقه لا في انطلاق غيره ، فإذا قلت : ظننت أن زيدا منطلق لم تحتج إلى مفعول ثان ، لأنك قد أتيت بذكر زيد في الصلة لأن المعنى : ظننت انطلاقا من زيد فلذلك استغنيت ... » وعلى هذا فإن المبرد في هذه المسألة يوافق سيبويه ولا يعارضه خلافا للسيوطي والصبان ...

هذه أربعة أمثلة ـ كما رأينا ـ من المسائل التي أشار بعض النحاة إلى أن المبرد يخالف سيبويه فيها .

وبعد الرجوع إلى المقتضب اتضح لي أنه يوافق سيبويه في هذه المسائل التي أشار إليها بعض النحاة .

ثانيا :

مسائل رجع عنها المبرد أو لم يتعرض لها في المقتضب :

ويمكن أن يندرج تحت هذا القسم نوعان من المسائل :

(أ) مسائل سبق أن انتقد المبرد فيها سيبويه قبل تأليفه للمقتضب ، ثم رجع عنها في المقتضب ، فوافق سيبويه في رأيه .

(ب) مسائل سبق أن انتقد المبرد فيها سيبويه قبل تأليفه

للمقتضب ، ثم وجدناه حين تأليفه للمقتضب لم يصرح باختلافه مع سيبويه فيها . وهذا يعني - في نظري - رجوعا منه ، وبالتالي أنه موافق لسيبويه .

وقد سجل المبرد هذه الأقوال أولا في كتابه (مسائل الغلط) الذي قال عنه بروكلمان - نقلا عن السيوطي - إنه « نقد قليل الأهمية لكتاب سيبويه ، وصفه المبرد نفسه في شيخوخته بأنه من عبث الشباب » (٥٨) وليس لي هنا إلا أن أشير إلى أن هذه المسائل ربما تكون هي المسائل التي عناها ابن جني بقوله (٥٩) : « ومن الشائع في الرجوع عنه من المذاهب ، ما كان أبو العباس تتبع به كلام سيبويه ، وسماه مسائل الغلط ، فحدثني أبوعلي عن أبي بكر أن العباس كان يعتذر عنه ويقول : هذا شيء كنا رأيناه في أيام الحداثة ، فأما الآن فلا ... »

ونضرب لهذا النوع من المسائل - التي رجع المبرد عنها - بمثالين :

المثال الأول : مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ .

ذهب معظم النحاة إلى أن صاحب الحال يكون معرفة في الغالب ، ولا يصح أن يكون نكرة إلا لمسوغ (٦٠) ، وقد يجيء الحال من النكرة بلا مسوغ وهذا قليل ، ومن ذلك قولهم : « عليه مائة بيضا » ، ومن ذلك الحديث : صلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قاعدا ، وصلى وراءه رجال قياما »(٦١) .

وسيبويه لا يختلف مع النحاة في ذلك ، فقد أجاز (فيها رجل قائما) حين قال(٦٢): « ومثل ذلك مررت برجل قائما إذا جعلت المجرور في حال قيام ، وقد يجوز على هذا فيها رجل قائما وهو قول الخليل ، ومثل ذلك : عليه مائة بيضا ، والرفع الوجه » .

وقد اعترض المبرد على ذلك في نقده لكتاب سيبويه ، وقد أشار صاحب التصريح إلى خلاف المبرد مع سيبويه في هذه المسألة حين قال(٦٣) : « وقد يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ كقولهم : « عليه مائة بيضا » ، فبيضا بلفظ الجمع حال من مائة ، وليس تمييزاً خلافا لأبي العباس ، لأن تمييز المائة لا يكون جمعا منصوبا ولا مجروراً ، وهو من أمثلة سيبويه » .

وقد رد ابن ولاد على المبرد في كتابه الانتصار (٦٤) ، ورجح رأي سيبويه

والجمهور ، ولكن المبرد عندما ألف كتابه المقتضب رجع عن رأيه الأول ، وذلك حين قال (٦٥) : « وذلك قولك مررت برجل ظريف ، فوجه هذا الخفض لأنك جعلته وصفا لما قبله ، كما أجريت نعت المعرفة عليها ، وإذا نصبت على الحال جاز ... » .

وبذلك تكون هذه المسألة من المسائل التي رجع فيها المبرد عن نقده لسيبويه .

المثال الثاني : لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا :

من أدوات الاستثناء (إلا) ، وقد أشار النحويون إلى أنها قد تقع في موضع الصفة ، فتكون بمنزلة غير ، وقد مثلوا لذلك بقوله تعالى « لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا » (٦٦) أي غير الله ، ومنه قول الشاعر (٦٧) :

وكل أخ مفارقـــه أخـــوه لعمر أبيك إلا الفرقدان (٦٨)

وسيبويه يتفق مع جمهور النحاة في ذلك ، انظر إليه حين قال(٦٩): « باب ما يكون (إلا) وما بعدها وصفا بمنزلة (مثل وغير) ، وذلك قولك : (لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا) ، والدليل على أنه وصف أنك لو قلت : (لو كان معنا إلا زيد لهلكنا) وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت ، ونظير ذلك قوله عز وجل (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا).

أما المبرد فقد انتقد ـ في بداية الأمر ـ سيبويه في ذلك ، وذلك حين قال (٨٠): « لا يجوز أن تكون وما بعدها وصفا إلا في موضع لو كانت فيه استثناء لجاز ، ألا ترى أنك تقول : ما جاءني أحد إلا زيد على الوصف إن شئت ، وكذلك : جاءني القوم إلا زيد على ذلك ، ولو قلت جاءني رجل إلا زيد تريد غير زيد على الوصف لم يجز ، لأن الاستثناء ها هنا محال » .

وقد رد ابن ولاد على المبرد في كتابه الانتصار (٧١) ، كما أشار كثير من النحويين إلى اختلاف المبرد مع سيبويه في ذلك ، منهم ابن هشام حين قال: (٧٢)

« وزعم المبرد أن (إلا) في هذه الآية للاستثناء ، وأن ما بعدها بدل ..» ومنهم السيوطي حين قال [٧٣] : « وزعم المبرد أن الوصف بإلا لم يجئ إلا فيما يجوز فيه البدل ... » .

ولم يشر هؤلاء العلماء إلى رجوع المبرد عن رأيه الأول ، وربما يعزى ذلك إلى عدم وقوفهم على كتاب المقتضب ، لأن المبرد رجع فيه عن كثير من المسائل، التي انتقد فيها سيبويه ، ومن تلك المسائل هذه المسألة . انظر إليه حين قال [٧٤] « هذا باب ما يقع فيه (إلا) وما بعدها نعتا بمنزلة (غير) ، وما أضيفت إليه ، وذلك قولك : لو كان معنا رجل إلا زيد لهلكنا » ، قال الله عز وجل : (لو كانَ فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) ، المعنى ـ والله أعلم ـ لو كان فيهما آلهة غيرالله ، ولو كان معنا رجل غير زيد ، وقال الشاعر :

أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة قليل بها الأصوات إلا بغامها

كأنه قال : قليل بها الأصوات غير بغامها ، فإلا في موضع غير ، ومثل ذلك قوله :

وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان

كأنه قال : « وكل أخ غير الفرقدين مفارقه أخوه » .

وإذا تمعنا هذا النص نجد المبرد قد مثل بنفس الأمثلة والشواهد التي استشهد بها سيبويه ، وهذا يعد رجوعا منه عن رأيه الأول .

ثالثا : مسائل خالف فيها المبرد سيبويه ولم يرجع عنها في المقتضب :

وقد خالفه في هذه المسائل عندما كتب كتابه (مسائل الغلط) ثم أصر على رأيه السابق لم يتزحزح عنه في كتاب المقتضب ، وعلى الرغم من أن هذه المسائل لا تشكل قدرا كبيرا ، فالاختلاف في المسائل النحوية شيء عادي ، فقد يحدث خلاف بين التلميذ وأستاذه ، خاصة، أن المبرد عاش في عصر ربما يختلف عن عصر سيبويه ، فيكون للعصر أثره في ذلك .

وليس ذلك غريبا ، فقد خالف غير المبرد من العلماء سيبويه ، وما المبرد إلا

امتداد لهم ، وإن الخلاف في المسائل العلمية ـ كما يقولون ـ «لا يفسد للود قضية» ، وأن المبرد مع اختلافه مع أستاذه ، كان يكن له الإجلال والتقدير ، ولكن كثيرا من العلماء عمقوا هذا الخلاف وأبرزوه بصورة تخالف الحقيقة والواقع ، وليس أدل على ذلك من أنهم نسبوا للمبرد أقوالا لم يقلها ، وربما قام بعض الكوفيين بتدبير ذلك .

انظر إلى ابن جني حين قال [٧٥] : « وأما ما تعقب به أبو العباس محمد بن يزيد كتاب سيبويه في المواضع التي سماها مسائل الغلط ـ فقلما يلزم صاحب الكتاب منه إلا النزر اليسير ، وهو أيضا مع قلته من كلام غير أبي العباس » .

والمبرد لا يقصد ـ من وراء ذلك الاختلاف اليسير ـ معارضته لسيبويه ولا نقدا له وإنما له (آراء انفرد بها كما كان لسيبويه مثل ذلك) ، هذا شيء عادي، وإلا لما كانت له شخصية أو ذاتيته ، ومع ذلك فقد أشار أحد الكتاب إلى أن (المبرد ربما ألف المقتضب في فترة متقدمة من حياته ، وأنه ربما رجع بعد ذلك في مجالسه الخاصة عن مآخذ أخرى [٧٦] » .

على أية حال نحن نعتمد في أقوال المبرد على المقتضب ؛ لأنه أكبر وأقيم كتاب له في النحو ، وهو الذي وصل إلينا كاملا مسجلا ، ويليه كتاب الكامل .

المقتضب شرح لكتاب سيبويه :

ومادام المقتضب هو الأساس ، فقد كانت دراستنا قائمة على الموازنة بينه وبين الكتاب ، وقد اتضح لي بعد ذلك أن الخلاصة والنتيجة التي توصل إليها هذا البحث هي : أن كتاب المقتضب شرح لكتاب سيبويه ، ولا غرابة في ذلك ، فقد كان كتاب سيبويه هو النبع الذي ارتشف منه المبرد منذ نعومة أظفاره ، فقد قرأه على أساتذة كانوا يحذقونه حذقا تاما ، منهم الجرمي الذي قال عنه المبرد نفسه : « كان أثبت القوم في كتاب سيبويه [٧٧] » . ومنهم المازني الذي

قال عنه المبرد : « لم يكن بعد سيبويه أعلم من أبي عثمان بالنحو » [٧٨] .
وفي عبارة المبرد هذه اعتراف واضح بعلم سيبويه ، وأنه لا يجاريه أحد في ذلك ، حتى المازني أستاذ المبرد نفسه .
واهتمام المبرد بالكتاب جعله يلم به منذ صغره ، فقد قيل : « إنه كان - وهو حدث السن - متصدرا في حلقة أبي عثمان المازني ، يقرأ عليه كتاب سيبويه ، وأبو عثمان في تلك الحلقة كأحد من فيها » [٧٩] . وقد روى الزبيدي أن اليوسفي الكاتب قال [٨٠] : « كنت يوما عند أبي حاتم السجستاني ، إذ أتاه شاب من أهل نيسابور ، فقال له : يا أبا حاتم إني قدمت بلدكم ، وهو بلد العلم والعلماء ، وأنت شيخ هذه المدينة ، وقد أحببت أن أقرأ عليك كتاب سيبويه ، فقال له : الدين النصيحة ، إن أردت أن تنتفع بما تقرأ ، فاقرأ على هذا الغلام محمد ابن يزيد ، فتعجب من ذلك » .
ولعناية المبرد بالكتاب كان شديد الحرص عليه ، فقد كان لا يمكن أحداً من نسخ نسخته النفيسة التي كان يضنّ بها [٨١] .
كل هذا الاهتمام بالكتاب والحرص عليه ، جعل المبرد يطلق على المقتضب لفظ الكتاب ، كما جعله هذا الاهتمام أعلم الناس بالكتاب وأكثرهم إلمامًا به ، ولهذا عندما سئل أبو علي الدينوري :
« كيف صار محمد بن يزيد أعلم بكتاب سيبويه من أحمد بن يحيى ثعلب ؟ قال : لأن محمد بن يزيد قرأه على العلماء ، وأحمد بن يحيى ثعلب قرأه على نفسه » [٨٢] .
ولهذا جعل الناس يتوافدون لقراءة الكتاب عليه ، ومنهم أبو علي أحمد بن جعفر الدينوري هذا ، وكان صهراً لثعلب ، فكان يتخطاه ويمضي إلى المبرد ، ومعه محبرته ودفتره فيقرأ الكتاب عليه ، فكان يعاتبه أحمد بن يحيى على ذلك ، ويقول له : إذا رآك الناس تمضي إلى هذا الرجل وتقرأ عليه ، وتتركني يقولون ماذا ؟ فلم يكن يلتفت إلى قوله[٨٣].
كما قرأه على المبرد ابن درستويه [٨٤] ، وأبو الحسن محمد بن الوليد بن

ولاد ، وكان المبرد يعظم كتاب سيبويه أيما تعظيم ، فإذا أراد إنسان أن يقرأ عليه يقول له : هل ركبت البحر ؟ تعظيما واستعظاما لما فيه » (٨٥) .

وبالإضافة إلى ذلك ، لم يكتف المبرد بقراءة الكتاب وتدريسه وإنما تجاوز ذلك ، فألف حوله بعضا من الكتب شارحا له ولشواهده ، وقد سبق أن أشرت إلى هذه الكتب من هذا البحث .

وهذه الكتب - في نظري - لا تشكل معارضة بقدر ما هي تعظيم لسيبويه ولكتابه ، إلى أن جاء كتاب المقتضب الذي ألفه المبرد في آخر حياته ، فكان أثر سيبويه وكتابه فيه واضحا جليا ، فقد تقيد المبرد في المقتضب بما جاء في الكتاب من مادة لغوية ونحوية ، ولكنه استطاع أن يعرضها بأسلوب واضح .

ويمكننا أن نحصر مظاهر تأثير الكتاب في المقتضب في الآتي :

(١) وصل إلينا كتاب سيبويه حاويا لأبواب النحو والصرف ، وبالإضافة إلى الأبواب المتعلقة باللغة ، فألف المبرد كتاب المقتضب على نسق كتاب سيبويه ، جامعا كذلك للنحو والصرف باستيعاب وتفصيل ، متحدثا كما فعل سيبويه عن بعض الأبواب التي لها علاقة بالأصوات وفقه اللغة .

(٢) اتبع المبرد نفس طريقة سيبويه في التأليف في عدم حصر الموضوع الواحد في باب واحد ، فقد كان يتناوله في أبواب متعددة، كما جنح إلى الاستطراد والاستقصاء وكثرة الأمثلة ، والاهتمام بالعلة والقياس والسماع ، وإطالة العناوين أحيانا ، شأنه في ذلك شأن سيبويه .

(٣) إن الاصطلاحات النحوية في عهد المبرد أوشكت معالمها أن تتضح وهذا لا يعني أن المصطلحات التي أوردها في كتاب المقتضب تختلف اختلافا جذريًا عن اصطلاحات سيبويه ، ولهذا وجدناه اقتفى أثره في كثير من الاصطلاحات ، فنجده مثلا : اتبع سيبويه في تسمية التوكيد نعتا (٨٦) ، وفي تعبيره للهمزة بالألف (٨٧) ، وفي

استعماله أحيانا ألقاب الإعراب في مواضع ألقاب البناء [٨٨] ، وفي عنوانه لباب النداء [٨٩] ، وفي تعبيره عن المصدر باسم الفعل [٩٠] . إلى غير ذلك من الاصطلاحات التي اقتفى فيها المبرد سيبويه وسار على منواله . وهذا لا يمنع من أن للمبرد اصطلاحات جديدة اقتضتها الظروف والتطور .

(٤) بالإضافة إلى أن المبرد قد أكثر من ذكر الخليل وسيبويه في المقتضب ، فنجده سار في شواهد المقتضب على الطريقة التي سار عليها سيبويه في الكتاب ، فقد استشهد بالشعر والأمثال والقرآن ، وقد أخذ عنه كثيرا من الشواهد النحوية ، واتبعه في تخريجها ، وفي عدم ذكر قائل البيت أحيانا .

ولما لم يستشهد سيبويه بالحديث الشريف إلا نادرا ، فقد اتبعه المبرد في ذلك ، فلم يستشهد بالحديث إلا قليلا .

(٥) نجد المبرد قد تأثر بسيبويه في الأمثلة ، وبعض العبارات ، ولكن عبارات سيبويه مختصرة ، فيها بعض الغموض [٩١] ، أما عبارات المبرد فقد كانت مفصلة واضحة .

ويمكننا أن نستشهد ببعض النصوص من الكتابين :

(أ) ـ قال سيبويه عن واو العطف [٩٢] : « وإنما جئت بالواو لتضم الآخر إلى الأول وتجمعهما ، وليس فيه دليل على أن أحدهما قبل الآخر ... » .

* وقال المبرد [٩٣] : « فمنها الواو ، ومعناها : إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول ، وليس فيه دليل على أيهما كان أولا ، نحو قولك : جاءني زيد وعمرو ، ومررت بالكوفة والبصرة ، فجائز أن تكون البصرة أولا ، كما قال الله عز وجل :(واسجدي واركعي مع الراكعين) والسجود بعد الركوع » .

(ب) - قال سيبويه عن بدل المعرفة من النكرة (٩٤) : « وأما بدل المعرفة من النكرة فقولك : مررت برجل عبد الله ، كأنه قيل له بمن مررت ؟ أو ظن أنه يقال له ذلك ، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه ، ومثل ذلك قوله عز وجل : (وإنك لتهدي إلى صرط مستقيم ، صراط الله) .

* وقال المبرد (٩٥) : « وبدل المعرفة من النكرة كقولك مررت برجل زيد ،

كأنك نحيت (الرجل) ووضعت (زيدا) مكانه ، فكأنك قلت مررت بزيد ، لأن ذلك الرجل هو زيد في المعنى ، ونظير هذا قول الله : (وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم صراط الله). »

(ج) - قال سيبويه عن بدل الغلط (٩٦) : « وذلك قولك مررت برجل حمار فهو على وجه محال ، وعلى وجه حسن - فأما المحال فإن تعني أن الرجل حمار ، وأما الذي يحسن فهو أن تقول مررت برجل ثم تبدل الحمار مكان الرجل فتقول حمار ، أما أن تكون غلطت أو نسيت فاستدركت » .

* وقال المبرد (٩٧) : « وللبدل موضع آخر ، وهو الذي يقال له بدل الغلط ، وذلك قوله : مررت برجل حمار ، أراد أن يقول مررت بحمار ، فأما أن يكون غلط في قوله : مررت برجل ، ففرارك موضع الذي جاء به وهو يريده في موضعه ، أو يكون كأنه نسي فذكر ، فهذا البدل لا يكون مثله في القرآن ولا شعر ، ولكن إذا وقع مثله في الكلام غلطا أو نسيانا فهذا إعرابه » .

(د) - قال سيبويه عن (لن) (٩٨) : « ولن وهي نفي لقوله سيفعل » .

* قال المبرد في هذا الصدد (٩٩) : « ومن هذه الحروف (لن) وإنما تقع على الأفعال نافية لقوله : سيفعل ، لأنك إذا قلت: هو يفعل ،

جاز أن تخبر به عن فعل في الحال ، وعما لم يقع نحو هو يصلي أي هو في حال صلاة ، وهو يصلي غدا ، فإذا قلت : سيفعل أو سوف يفعل ، فقد أخلصت الفعل لما لم يقع، فإذا قلت : « لن يفعل » فهو نفي لقوله : سيفعل ، كما أن قولك : (ما يفعل) نفي لقوله : هو يفعل »

(هـ) - قال سيبويه عن (إذن) [١٠٠] : « اعلم أن (إذن) إذا كانت جوابا وكانت مبتدأ عملت في الفعل عمل (أرى) في الاسم إذا كانت مبتدأة ، وذلك قولك : إذن أجيتك » .

* وقال المبرد في هذا الصدد [١٠١] : « اعلم أنّ (إذن) في عوامل الأفعال كظننت في عوامل الأسماء ، ألا ترى أنك تقول ظننت زيدا قائما ، وزيد ظننت قائم ، إذا أردت زيد قائم في ظني ، وكذلك (إذن) إذا اعتمد الكلام عليها نصب بها ، وإذا كانت بين كلامين : أحدهما في الآخر عامل ألغيت، ولا يحوز أن تعمل في هذا الموضع ، كما تعمل (ظننت) ، إذا قلت : زيدا ظننت قائما ، لأن عوامل الأفعال لا يجوز فيها التقديم والتأخير ، لأنها لا تتصرف ...» (و) -

قال سيبويه [١٠٢] : « باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ها هنا ، وذلك قولك أرى الله زيدا بشرا أباك ، ونبأت عمرا زيدا أبا فلان ، وأعلم الله زيدا عمرا خيرا منك » .

* وقال المبرد [١٠٣] : « ومن هذه الأفعال ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين وهو من باب الفعل المتعدى إلى مفعولين ، ولكنك جعلت الفاعل في ذلك الفعل مفعولا بأنه كان يعلم فجعل غيره أعلمه فيقول: أعلم الله زيدا عمرا خير الناس، ونبأتك عبد الله صاحب ذلك ، فما كان من هذا فهذا سبيله». إلى غير ذلك من الأمثلة ، التي توضح تبعية المبرد في المقتضب لسيبويه في الكتاب ، ومدى

تأثره به ، قال الدكتور حسن عون (١٠٤) : « ومع ذلك ، ففي كل فصل من فصول المقتضب ، بل في كل قضية من قضاياه ، حتى في أمثلته وشواهده يكاد يحس القارئ بتبعيته لسيبويه ، وتأثره بما جاء في كتابه » .

ولكنني أرى - بالإضافة إلى ذلك - أنّ المبرد عالج ما أورده سيبويه من قضايا بأسلوب واضح تحرى فيه الشمول والاستقصاء ، لذلك كان المقتضب - في نظري - شرحا لكتاب سيبويه وتوضيحا له

هوامش وتعليقات

(١) راجع هذه المسألة في المراجع الآتية : طبقات النحويين واللغويين للزبيدي - تحقيق : محمد أبو الفضل - الطبعة الأولى - ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م ٦٩ ، ٧٠ - ٧٢ . إنباه الرواة على أنباء النحاة للقفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الكتب ، ١٩٥٠ م ، ٣٤/٢ - ٣٥ . مفتاح السعادة ومصباح السيادة ، لطاش كبرى زاده - مطبعة الاستقلال الكبرى ، ص ١٥٤ . معجم الأدباء لياقوت الحموى - مكتبة عيسى الحلبي وشركاه بمصر - أ / ١٢٠ - ١٢١ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، تحقيق : مازن المبارك ومحمد علي حمد الله / دار الفكر الحديث ، ١٣٩٤ هـ / ١٩٦٤ م - ١/ ٩١ - ٩٢ .. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ، ١٩٤٨ ، ١٣٤/٣ . بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - الطبعة الأولى سنة ١٣٢٦ هـ ، ص ٢/ ٢٣٠ .

(٢) الفهرست لابن النديم المطبعة الرحمانية بمصر ، ص ١٢٠ .

(٣) معجم الأدباء ، جـ ٤ ص ٢٨٨ .

(٤) الفهرست ، ص ٩٤

(٥) معجم الأدباء ، ٨٤/٤

(٦) الكتاب لسيبويه - طبعة بولاق بمصر سنة ١٣١٦ هـ ، جـ ١ ص ٣٤٥ .

(٧) نزهة الألباء في طبقات الأدباء - لابن الأنباري - تحقيق أبي الفضل إبراهيم - مطبعة المدني ، ص ٦٤ ، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي - تحقيق طه الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي ، مطبعة الحلبي بمصر ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م ، ص ٤٩ .

(٨) المدارس النحوية ، شوقي ضيف - طبعة دارالمعارف بمصر .

(٩) همع الهوامع ، ٢٣٨/١ .

(١٠) شرح الكافية للرضي ، الطبعة الأولى سنة ١٢٧٥ هـ ، ٢٦/١ - الهمع ٤٧/١ . الإيضاح في علل النحو للزجاجي - تحقيق مازن المعارك - مكتبة دار العروبة ، ص ١٣٠ .

(١١) المدارس النحوية ، ص ١٠٧ - ١٠٨

(١٢) الهمع ٢ / ١٠ .

(١٣) الخصائص لابن جني - تحقيق محمد علي النجار - مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة سنة ١٩٥٤ م ، ٧٤/٢ .

(١٣) الخصائص لابن جني . تحقيق محمد علي النجار . مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة سنة ١٩٥٤ م ، ٧٤/٢ .
(١٤) الفهرست ، ص ٨٨ .
(١٥) الفهرست ، ص ٨٨ ، مفتاح السعادة ١٥٧/١ .
(١٦) الفهرست ، ص ٨٨
(١٧) نفس المرجع والصفحة
(١٨) الانتصار ، ص ١٠١ ـ ١٠٥
(١٩) الفهرست ، ص ٨٨ . مفتاح السعادة ١٥٧/١
(٢٠) الخصائص ٢٠٦/١
(٢١) هو أحمد بن ولاد صاحب كتاب (المقصور والمحدود) والذي توفي سنة ٣٣٢ هـ ، وقد أشار ياقوت إلى كتاب الانتصار وسماه : (الانتصار لسيبويه فيما ذكره المبرد) معجم الأدباء ٢٣/٤ . ومن الكتاب نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٧٠٥ .
(٢٢) المبرد حياته وآثاره ، تأليف : أحمد حسنين القرني ، وعبد الحفيظ فرغلي . الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، سنة ١٩٧١م.
(٢٣) نفس المصدر السابق ، والصفحة .
(٢٤) المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ، دار إحياء الكتب ، عيسى البابي الحلبي . الطبعة الرابعة ، سنة ١٣٧٨ هـ ، ١٩٥٨ م ، ٣٢٠/٢ .
(٢٥) هذا البيت من بحر الطويل ، وقد نسبه سيبويه إلى المرار الأسدي ، وأشار ابن يعيش . (شرح المفصل ٦٤/٦) إلى أن بعضهم رواه في شعر مالك بن رغبة الباهلي .
(٢٦) هذا البيت من المتقارب ولم ينسبه سيبويه لقائل .
(٢٧) شرح الكافية ١٨٣/٢.
(٢٨) كتاب الدرر اللوامع على همع الهوامع ١٢٥/٢.
(٢٩) شرح ابن عقيل على الألفية ، هامش ٣٢٤ .
(٣٠) الكتاب ، ٩٩/١.
(٣١) المقتضب للمبرد . تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ١٣٨٥ هـ ـ ١٣٨٨ هـ ، ١٤/١ .
(٣٢) هذا البيت من بحر الوافر ، نسب للكميت ولكن هذه التسمية غير صحيحة كما قال البغدادي (الخزانة ٨٣/٤ ـ ٨٤) . والصحيح أنه لفروة بن مسيك المرادي ، كما نسبه إليه سيبويه والمبرد (الكامل ١٠/٤) .
(٣٣) من تلك الشروط : ألا ينتقض النفي بإلا . وألا يتقدم خبرها على اسمها ، وهو غير ظرف ولا جار ولا مجرور . وألا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ولا مجرور ، وألا تتكرر ما ، راجع شرح ابن عقيل على الألفية ٣٠٣/١ ـ ٣٠٤ .
(٣٤) الكتاب ٤٧٥/١.
(٣٥) نفسه ٣٠٥/٢.
(٣٦) شرح الكافية ٢٤٦/١.
(٣٧) المقتضب ٥١/١.
(٣٨) نفسه ٣٦٣/٢ ـ ٣٦٤.
(٣٩) سورة فاطر ، آية رقم ٢٨ .
(٤٠) الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف . للمبرد . تحقيق زكي مبارك . الطبعة الأولى ١٣٥٦ هـ/١٩٣٧ م ١٠/٤ ـ ١١ .
(٤١) شرح المفصل ١٤١/٩.
(٤٢) الكتاب . طبعة بولاق ٣١٢/١.
(٤٣) الكتاب ، بولاق ٢٧٧/١.
(٤٤) شرح المفصل ١٤٢/٩ ـ ١٤٣.
(٤٥) شرح الشافية ٣٨٢/٢.

(٤٦) شرح الأشموني ٤/٢٠٢.
(٤٧) جاشية الصبان ٤/٢٠٢.
(٤٨) شرح شافية ابن الحاجب ٤/٢٠١.
(٤٩) المقتضب ١/٥٦.
(٥٠) نفسه ص ٦٠.
(٥١) نفسه ص ٦٣.
(٥٢) نفسه جـ ١ هامش ص ٥٦.
(٥٣) كتاب سيبويه ـ طبعة بولاق جـ ١ ص ٤٦١ ـ ٤٦٢.
(٥٤) كتاب همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة ١٣٢٧ هـ ، جـ ١ ص ١٥١ ـ ١٥٢.
(٥٥) سورة البقرة ، آية رقم ٢٥٩.
(٥٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني ، جـ ١ ص ٣٦٧ .
(٥٧) المقتضب للمبرد ، جـ ٢ ص ٣٤٠ ـ ٣٤١ .
(٥٨) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ، نقله إلى العربية عبد الحليم النجار ، دار المعارف بمصر ، ٢/١٦٥ ـ المزهر ٢/٣٧٢
(٥٩) الخصائص ، ١/٢٠٦
(٦٠) أشار ابن مالك إلى هذه المسوغات بقوله : (شرح ابن عقيل ١/٦٣٢ ، ٦٣٣) .

ولم ينكر غالبا ذو الحال إن لم يتأخر أو يخصص أو يبن
بعد نفي أو مضاهته كلا يبغ امرؤ على امرئ، مستشهدا

(٦١) شرح التصريح على التوضيح . خالد الأزهري ـ المطبعة الأزهرية المصرية ، ١٣٢٥ هـ .
(٦٢) الكتاب ١/٢٧٢ .
(٦٣) التصريح ١/٣٧٨.
(٦٤) الانتصار ص ١٣٦.
(٦٥) المقتضب ٤/٢٨٦.
(٦٦) سورة الأنبياء ، أية رقم ٢٢.
(٦٧) شرح المفصل ٢/٧٩.
(٦٨) البيت لعمرو بن معدي كرب ـ وهو من بحر الوافر.
(٦٩) الكتاب ١/٣٧٠.
(٧٠) الانتصار ص ١٨٣ ـ ١٨٤.
(٧١) نفس المرجع ، ص ٥٤.
(٧٢) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب .
(٧٣) الهمع ، ١/٢٢٩.
(٧٤) المقتضب ٤/٤٠٨.
(٧٥) الخصائص ٣/٢٨٧ ـ المزهر ٢/٣٧٢
(٧٦) نصوص في النحو العربي من القرن الثاني إلى الرابع ـ يعقوب البكر ـ دار النهضة العربية للطباعة والنشر ـ بيروت ، ١٩٧٠ م ـ ص ٢٧٤ .
(٧٧) إنباه الرواة ٢/٨١.
(٧٨) معجم الأدباء ، ٧/١٠٨.
(٧٩) إنباه الرواة ٣/٢٤٢.
(٨٠) طبقات الزبيدي ١٠٨ ـ ١٠٩ ـ إنباه الرواة ٣/٢٤٢.
(٨١) طبقات الزبيدي ٢٣٦.
(٨٢) نفسه ص ١٥٦.
(٨٣) نفسه ص ١٥٦.
(٨٤) نفسه ص ١٢٧.
(٨٥) نفسه ص ٢٣٦ ـ بغية الوعاة ٢/٢٢٩.

(٨٦) قال المبرد : « وكذلك ما نعته بالنفس في المرفوع » المقتضب ٣/١١٨ . وقال أيضا : « وأجمع لم يكن نكرة إنما هو معرفة ونعت) . المقتضب ٣/٣٤٢ .

(٨٧) قال : (باب ألفات الوصل والقطع) المقتضب ٢/٨٧ وراجع الكتاب ٢/١٢٢ ـ ٣٤٤ .

(٨٨) فنجده يستعمل الرفع بدلا من الضم للمنادى المفرد فيقول : يا حارُ فرفع ـ المقتضب ٤/٤ ، ونجده يستعمل الجزم بدل البناء على السكون ـ المقتضب ٤/٨٣ .

(٨٩) المقتضب ٤/٢٣٣ ـ الكتاب ١/٣٢٥ .

(٩٠) المقتضب ٤/٢٩٩ ـ ٣/٦٨ ـ الكتاب ٢/٢٣ .

(٩١) قال ابن كيسان : « نظرنا في كتاب سيبويه فوجدناه في الموضع الذي يستحقه ، ووجدنا ألفاظه تحتاج إلى عبارة وإيضاح ، لأنه كتاب ألف في زمان كان أهله يألفون مثل هذه الألفاظ فاختصر على مذهبهم « راجع خزانة الأدب ١/١٧٩ ، وقال أبو جعفر النحاس : « ورأيت علي بن سليمان يذهب إلى غيره : قال ابن كيسان ، قال : عمل سيبويه كتابه على لغة العرب وخطبها وبلاغتها ، فجعل فيه بينا مشروحا ، وجعل فيه مشتبها ، ليكون لمن استنبط ونظر فضل . وعلى هذا خاطبهم الله عز وجل بالقرآن : قال أبو جعفر : وهذا الذي قاله علي بن سليمان حسن ، لأن بهذا يشرف قدر العالم وتفضل منزلته، إذ كان ينال العالم بالفكرة واستنباط المعرفة ، ولو كان كله بينا لاستوى في علمه جميع من سمعه، فيبطل التفاضل ولكن يستخرج منه الشيء بالتدبر ، ولذلك لا يمل لأنه يزداد في تدبره علما وفهما » ، راجع مقدمة الكتاب تحقيق عبد السلام هارون ١/٣٠ ـ ٣١ . وقال النجدي في كتابه سيبويه إمام النحاة : « والواقع أن مفردات الكتاب لا غموض فيها ولا غرابة ، وإنما الغرابة في تأليفها ، وصياغة العبارة فيها ، وفي الإشارة العابرة » .

(٩٢) الكتاب ٢/٣٠٤ .

(٩٣) المقتضب ١/١٠ .

(٩٤) الكتاب ١/٢٢٤ .

(٩٥) المقتضب ١/٢٦ .

(٩٦) الكتاب ١/٢١٨ .

(٩٧) المقتضب ١/٢٨ .

(٩٨) الكتاب ٢/٣٠٥ .

(٩٩) المقتضب ١/٤٧ .

(١٠٠) الكتاب ١/٤١٠ .

(١٠١) المقتضب ٢/١٠ .

(١٠٢) الكتاب ١/١٩ .

(١٠٣) المقتضب ٣/١٨٩ .

(١٠٤) تطور الدرس النحوي ، حسن عون ـ معهد البحوث والدراسات العربية ـ جامعة الدول العربية ، ١٩٧٠م ، ص ٦٥ .

مراجع البحـــث

(١) أخبار النحويين البصريين : أبو سعيد السيرافي تحقيق : طه محمد الزيني ، ومحمد عبد المنعم خفاجى ـ مطبعة الحلبي بمصر ، ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م

(٢) إنباه الرواة على أنباء النحاة : جمال الدين أبو الحسن على بن يوسف القفطي تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ـ مطبعة دار الكتب ، سنة ١٩٥٠ م .

(٣) الانتصار أو نقض ابن ولآد على المبرد في رده على سيبويه : مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٧٠٥ نحو .

(٤) الإيضاح في علل النحو : أبو القاسم الزجاجي تحقيق الدكتور مازن المبارك ، مكتبة دار العروبة.

(٥) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة السيوطي ـ تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ـ الطبعة الأولى : سنة ١٣٢٦ هـ .

(٧) تطور الدرس النحوي الدكتور حسن عون معهد البحوث والدراسات العربية - جامعة الدول العربية ، سنة ١٩٧٠ م.
(٨) خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي - تحقيق عبد السلام هارون - دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م .
(٩) الخصائص ، ابن جني - تحقيق محمد علي النجار - مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٥٢ م .
(١٠) سيبويه إمام النحاة : علي النجدي ناصف - نشر مكتبة النهضة المصرية بمصر - مطبعة لجنة البيان العربي ١٩٥٣ م
(١١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ومعه كتاب : منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيى الدين - مطبعة الفجالة .
(١٢) شرح أبيات سيبويه : أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي - تحقيق الدكتور محمد علي الريح هاشم - منشورات مكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٣٩٤ هـ ١٩٧٤م .
(١٣) شرح الأشموني على الألفية : تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - دار الكتاب العربي - بيروت ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٥م .
(١٤) شرح التصريح على التوضيح : خالد بن عبد الله الأزهري - المطبعة الأزهرية المصرية ، ١٣٢٥ هـ .
(١٥) شرح شافية ابن الحاجب - لرضي الدين الاسترابادي مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي - تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاق ومحمد محيى الدين - مطبعة حجازي بالقاهرة .
(١٦) شرح الكافية - للرضي - الطبعة الأولى ، ١٢٧٥ هـ .
(١٧) شرح المفصل - موفق الدين يعيش بن علي (ابن يعيش) - المطبعة المنيرية .
(١٨) طبقات النحويين واللغويين : أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي - تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم - الطبعة الأولى ، ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤ م .
(١٩) الفهرست : ابن النديم - المطبعة الرحمانية بمصر .
(٢٠) الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف - المبرد تحقيق الدكتور زكي مبارك - الطبعة الأولى ١٣٥٦ هـ / ١٩٣٧ م
(٢١) كتاب سيبويه : طبعة بولاق ، ١٣١٦ هـ
(٢٢) كتاب سيبويه: تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون - ج١- دار العلم بالقاهرة ، ١٩٦٦ م .
(٢٣) كتاب همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : السيوطي - مطبعة السعادة - الطبعة الأولى ، ١٣٢٧ هـ .
(٢٤) المبرد حياته وآثاره : أحمد حسنين القرني - وعبد الحفيظ محمد علي ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧١م
(٢٥) المدارس النحوية : دكتور شوقي ضيف - طبعة دار المعارف بمصر .
(٢٦) المزهر في علوم اللغة وأنواعها : عبد الرحمن جلال الدين السيوطي ، دار إحياء الكتب - عيسى البابي الحلبي ، الطبعة الرابعة، ١٣٧٨ هـ ، ١٩٨٥ م .
(٢٧) معجم الأدباء - ياقوت الحموي ، ج ٤ ، ج ٧ ، مكتبة عيسى الحلبي وشركاة بمصر .
(٢٨) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام : تحقيق : الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله - دار الفكر الحديث، ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م .
(٢٩) مفتاح السعادة ومصباح السيادة : أحمد بن مصطفى الشهير بطاشي كبري زاده ، تحقيق : كامل بكري - وعبد الوهاب أبو النور - مطبعة الإستقلال الكبرى .
(٣٠) المقتضب : أبو العباس محمد بن زيد المبرد ، ٤ أجزاء ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة - القاهرة ١٣٨٥ هـ / ١٣٨٨هـ .
(٣١) مقدمة المقتضب للمبرد - محمد عبد الخالق عضيمة - نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي ، ١٣٨٥ هـ .
(٣٢) نزهة الألباب في طبقات الأدباء ، أبو البركات بن الأنباري - تحقيق أبو الفضل إبراهيم - مطبعة المدني .
(٣٣) نصوص في النحو العربي من القرن الثاني إلى الرابع - دكتور يعقوب البكر - دار النهضة العربية للطباعة والنشر - بيروت ١٩٧٠ م
(٣٤) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - أبو العباس شمس الدين محمد ابن أبي بكر بن خلكان - تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ، ١٩٤٨ م .